

## مساهمة في إطلاق الحوار النقدي - التجربة المغربية

حميد بحكاك\*

عرف المغرب كغيره من البلدان العربية والإسلامية وجود حركة إسلامية مكونة من عدة تيارات متباينة من حيث أسلوب التغيير، بين اعتماد العنف والسلم، ومن حيث مداخل التغيير، بين الدعوي التربوي والسياسي الحزبي، ومن حيث الأولويات، بين الثقافي والسياسي والروحي والخيري، ومن حيث الامتداد، بين القطري والعالمي. فهناك تصنيفات متعددة بتعدد طبيعة وخيارات وأولويات هذه التيارات. وفي هذه الورقة سنقتصر على التيارات الإسلامية المهمة بالمشاركة السياسية، أي الحركات التي تنبذ العنف في أدبياتها السياسية والمذهبية، وتجعل من الشأن السياسي العام مجالاً لعملها أو جزءاً من عملها.

وإذا استقصينا الساحة المغربية، نجد تيارين رئيسيين من حيث الحجم والتأثير، هما "حزب العدالة والتنمية" و"جماعة العدل والإحسان". وسنعرض لرؤية كل منهما للمشاركة السياسية، تصوراً وتطبيقاً وعلاقتها بالمحيط السياسي، نظاماً وأحزاباً، وموقف القوى السياسية من مشاركة الإسلاميين، وإمكانية التحالف.

يشارك هذان التنظيمان في وحدة المرجعية الممثلة في الإسلام كمنهج حياة شامل، وفي نبذ العنف كوسيلة للتغيير، ثم يختلفان في حجم ومستوى المشاركة السياسية، وفي التركيبة التنظيمية لكل منهما. فحزب العدالة والتنمية تقوده أطر متقاربة من حيث المستوى والسن، بينما جماعة العدل والإحسان له قيادة كارزمية ممثلة في المرشد الذي أسس الجماعة ووضع البرنامج الأيديولوجي والتربوي لها، ويحظى بهالة من التقديس.

### حزب العدالة والتنمية

جاءت مشاركة حزب "العدالة والتنمية" في الحياة السياسية المغربية بعد سلسلة من المراجعات الفكرية والسياسية والحركية والتنظيمية قام بها قياديو الحزب المنحدرون من "حركة التوحيد والإصلاح"، إحدى المكونات الرئيسية للحركة الإسلامية المغربية، والتي تعتبر النواة الصلبة للحزب. انطلقت هذه المراجعات في بداية الثمانينات، بعد التصدع الذي عرفته "جمعية الشبيبة الإسلامية" إثر اغتيال الزعيم اليساري عمر بن جلون سنة 1975 على يد عناصر تنتمي إلى "الشبيبة الإسلامية"، إذ عرفت هذه الأخيرة انشطاراً تنظيمياً تمثل في ظهور مجموعات تنظيمية أبرزها "الجماعة الإسلامية" (سنة 1981) التي أعلنت القطيعة التنظيمية والسياسية مع "الشبيبة الإسلامية"، ونهجت خط جديد يقوم على نبذ السرية على مستوى التنظيمي، ونبذ العنف كوسيلة للتغيير، والعمل في إطار الشرعية والقانون، وهو ما يعني الاعتراف بشرعية النظام القائم والعمل في إطار المؤسسات. وقد جاء هذا التحول بعد مراجعات لكل أدبيات "الشبيبة الإسلامية" وتكييف العمل الإسلامي السياسي مع خصوصيات الواقع المغربي، وذلك طيلة الثمانينات، التي كان عنوانها الأبرز قرار العمل في إطار الشرعية، ومطالبة السلطة بالاعتراف القانوني بـ"جمعية الجماعة الإسلامية" يومها والتي تحولت إلى "حركة الإصلاح والتجديد"، وهو اسم ينم عن رغبة في إبعاد شبهة احتكار الإسلام. وفي بداية التسعينات، بدأت مرحلة الحوار بين السلطة والحركة من خلال الجامعة الصيفية للصحة الإسلامية التي مثلت إطاراً لاستيعاب التنظيمات الإسلامية والاعتراف بها من الناحية الواقعية وليس القانونية، وذلك في حدود السقف التربوي والثقافي وليس السياسي. وفي إطار رغبة "حركة الإصلاح والتجديد" في العمل السياسي القانوني تقدم بعض قيادتها سنة 1992 بطلب تأسيس حزب "التجديد الوطني" مع الإبقاء على الحركة كإطار "مستقل" لإبعاد شبهة

الخلط بين الدعوة والسياسة، وهو ما كانت ترفضه كل القوى السياسية "يمينية" و"يسارية" بجانب السلطة. إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض لنتججه الحركة للبحث عن بدائل أخرى تمكنها من العمل السياسي والانتخابي، فاتصلت بحزب الاستقلال الذي قبل الإسلاميين كأفراد وليس كتيار قائم بذاته، ليستقر الأمر على حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، بقيادة الدكتور عبد الكبير الخطيب الذي قبل انضمام الإسلاميين بشروط ثلاث حددها في نبذ العنف، وتبني الإسلام، والملكية. وبعد أربع سنوات من المشاورات (من سنة 1992 إلى 1996) عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب سنة 1996، وبقيت "حركة الإصلاح والتجديد" التي تحولت إلى "حركة التوحيد والإصلاح" إثر اندماجها في 1996 مع فصيل إسلامي آخر هو "رابطة المستقبل الإسلامي" (تأسست سنة 1994) التي كان يقودها د أحمد الريسوني.

يعتبر الحزب أن المشاركة في الانتخابات، تشريعية وجماعية (بلدية)، هي أبرز تجليات المشاركة السياسية وتجسيدها الحقيقي، لأنه من خلالها يتم الدخول إلى البرلمان والجماعات البلدية وإصلاح ما يمكن إصلاحه من الداخل، واكتساب التجربة على المستوى الميداني. أما الاكتفاء بالمراقبة والنقد والشجب وإصدار البيانات السياسية فيعتبرها الحزب نوع من الانتظارية. وفي هذا الإطار بدأ المسار الانتخابي بشكل متدرج، أولاً من خلال دعوة الإسلاميين إلى المشاركة في التصويت (1992)، ثم بالترشيح الفردي على قوائم أحزاب أخرى كما حدث سنة 1994 من خلال تقديم مرشحين، أحدهما في مدينة وجدة والآخر في مدينة طنجة، على قائمة حزب الشورى والاستقلال، ولم ينجح أي منهما.

وبعد الانضمام إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب سنة 1996، بدأت المشاركة الانتخابية تأخذ شكلاً منظماً وحزراً. ففي 1997 شارك الحزب في الانتخابات التشريعية وحصل على 14 مقعد، وفي سنة 1998 تم تغيير الإسم إلى "حزب العدالة والتنمية"، والذي عمل في إطار المساندة النقدية لحكومة التناوب التوافقي بقيادة عبد الرحمن اليوسفي لسنتين، لينتقل إلى المعارضة بعد معركة "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية". وفي 2002، شارك الحزب في الانتخابات التشريعية وحصل على 42 مقعد، مضاعفاً مقاعده ثلاث مرات، كما شارك في الانتخابات الجماعية لسنة 2003. وفي انتخابات 27 ايلول/سبتمبر 2007 التشريعية، حصل الحزب على 46 مقعد، فجاء بعد حزب الاستقلال الذي حصل على المرتبة الأولى. ويعمل الآن الحزب في المعارضة بجانب قوى اليسار.

أكثر من عشر سنوات من المشاركة السياسية والانتخابية (1997 – 2009)، وقبلها عشرين سنة من الحضور الميداني في المجال الاجتماعي (العمل الخيري) والمجال الثقافي (محاضرات ومعارض للكتاب الإسلامي وتأسيس جمعيات ذات طابع ثقافي)، أكسبت الحزب وزناً جماهيرياً في الساحة المغربية وبنات جزءاً أساسياً من المعادلة السياسية.

ولكن هذه المشاركة لم تخل من ردود فعل ومواقف متباينة من أطراف سياسية وجمعيات مدنية، تتراوح بين معارضة وجود الحزب في السياسة (موقف العلمانيين أو الإستئصاليين كما يصفهم الحزب) أو القبول به بشرط توضيح مواقفه من قضايا كالديمقراطية، وتطبيق الشريعة، وقضية المرأة، وعدم الخلط بين الدين والسياسة (موقف الأحزاب اليسارية المعترف بها). وهناك من يقبل به ما دامت السلطة رخصت له، وهؤلاء رهن إشارة السلطة، (موقف "الأحزاب الإدارية"، أي المقربة من السلطة).

ويمكن عرض هذه المواقف كالتالي:

## - السلطة

ترفض السلطة من حيث المبدأ الترخيص لحزب يقوم على أساس ديني، وهو ما أكده لاحقاً قانون الأحزاب (2005). فقد سبق للسلطة أن رفضت الترخيص بتأسيس حزب "التجديد الوطني" سنة 1992 كما رأينا، وكذلك تم رفض الترخيص لحزب "الوحدة والتنمية" في السنة نفسها. أما "حزب البديل

الحضاري" الذي تم الاعتراف به قبيل الانتخابات التشريعية ل 2007 وشارك في هذه الانتخابات ولم يحصل على أي مقعد، فقد تم حظره في يناير 2008، بعد أن أعلنت وزارة الداخلية اكتشافها لـ "خلية بلعيرج" المتهمه بمحاولة اختراق أجهزة الدولة والهيئات السياسية والقيام بعمليات إرهابية، وهي تتكون من 35 فردا وكانت لقائد الخلية المفترضة علاقة سابقة بكل من مصطفى المعتصم والأمين الركالة، وهما قياديا "حزب البديل الحضاري". كما رفضت الترخيص لـ "حزب الأمة" الذي يقوده محمد المرواني المعتقل في القضية نفسها.

أما "حزب العدالة والتنمية"، فيتم التعامل معه رسميا كامتداد لحزب "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" الذي كان يقوده الدكتور عبد الكبير الخطيب، وهو حزب قائم منذ سنة 1967 بعد انشقاقه عن حزب "الحركة الشعبية" الذي يقوده المحجوبي أحرسان. ودخول الإسلاميين إليه في نظر السلطة بمثابة انتماء مجموعة من المواطنين إلى حزب قائم ما دام يعمل وفق الأطر الشرعية وفي إطار الثوابت الوطنية. كما أن "حزب العدالة والتنمية" يعتبر نفسه "حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية" على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا، كما ينفي عن نفسه احتكار التمثيلية الدينية للإسلام، الذي يتناقض مع مبدأ "إمارة المؤمنين" المعمول به في المغرب والذي ينحصر في الملك بموجب الفصل 19 من الدستور.

بالإضافة إلى أن مشاركة الحزب السياسية والانتخابية تخضع لمراقبة صارمة من طرف السلطة، تمثلت في تقليص وتحديد نسبة مشاركته في الانتخابات، برغبة من الحزب (كما حصل في أول مشاركة له سنة 1997)، أو بتوجيه من الدولة (كما حصل في انتخابات سنة 2002). كما كان هناك تدخل في الشؤون الداخلية للحزب، كاعتراض وزارة الداخلية على انتخاب مصطفى الرميد رئيسا للفريق النيابي بعد انتخابات 2002، ليصل الأمر إلى الضغط المعنوي والحرب النفسية من خلال الحملة الإعلامية التي شنت على الحزب بعد الأحداث الإرهابية التي ضربت مدينة الدار البيضاء في 16 ايار/ ماي 2003. إلا أن الحزب أبدى مرونة عالية وبراعمة، مكنته من احتواء الصدمة والخروج منها بأقل الخسائر، إذ أبدى استعدادا لتعديل ما يمكن تعديله، سواء في خطابه السياسي أو برنامجه أو بتقليص مستوى مشاركته الانتخابية، كما حصل في خفض نسبة الترشيح من 40 % إلى 18 % في الانتخابات الجماعية في ايلول/سبتمبر 2003. بالإضافة إلى الفصل الوظيفي بين الدعوي والسياسي، من خلال التوجه نحو فك الارتباط بين حركة التوحيد والإصلاح والحزب، وإصدار جريدة لكل من الهيئتين، وعدم الجمع بين عضوية الحركة والحزب، واستقالة خطباء الجمعة المنتمين من الحزب، أو ترك الخطابة مع الإبقاء على الانتماء الحزبي. وبعد انتخاب الأمين العام الجديد للحزب سنة 2008، استقال من عضوية المكتب التنفيذي للحركة.

### - الأحزاب اليسارية

للأحزاب اليسارية تحفظ على المشاركة السياسية للإسلاميين لاعتبارات منها:

- أن اليسار المغربي يرى في الإسلاميين عموما منافسا أو خصما أيديولوجيا، استعملته السلطة في مواجهتهم وتحجيمهم في إطار لعبة التوازنات أو الحرب بالوكالة.
- رفض الخلط بين مجالي الدين والسياسة، للاختلاف الطبيعي بينهما، فهي تعتبر الدين مجالا فرديا بين العبد وربّه ومطلق ومقدس، أما المجال السياسي فهو مجال عام ومجال للاختلاف والصراع، وبالتالي فأى إقحام للدين في السياسة سيفتح المجال للتكفير والإقصاء بدل التفكير والحوار.
- التشكيك في نوايا الإسلاميين، كونهم يستعملون الدين للوصول إلى السلطة ثم ينقلبون على الديمقراطية من خلال فرض برنامجهم الديني والأخلاقي على المجتمع برمته، وإقصاء خصومهم. وبالتالي فمشاركة الإسلاميين السياسية على مستوى الانتخابات مقبولة بشرط الالتزام بالديمقراطية كمرجع ووسيلة وهدف، على غرار الأحزاب الدينية في أوروبا كالحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا وإيطاليا.

موقف الأحزاب اليسارية من "حزب العدالة والتنمية" محكوم بهذه الاعتبارات، فهي تتعامل مع الحزب كواقع سياسي لا يمكن القفز عنه، بالإضافة إلى كونه معترف به من طرف الدولة وله شرعية ديمقراطية ترجمتها صناديق الاقتراع وبواته مكانة متقدمة بجانب الأحزاب التاريخية.

### - "الاستنصاليون"

يرز هذا المصطلح بعد أحداث 16 أيار/ ماي الإرهابية 2003 التي أودت بحياة اثنان وأربعين فردا منهم الانتحاريون. ويقصد بالاستنصاليين جهة لها موقف رافض لكل مشاركة سياسية للإسلاميين، بمعنى رفض الترخيص القانوني والسياسي للإسلاميين (كل الإسلاميين)، لأنهم يشكلون خطرا على الديمقراطية والحريات الفردية واستقرار المجتمع، والترخيص لهم سيمكنهم من نشر ثقافة التكفير والكرهية ضد كل من يخالفهم الرأي، وبالتالي يبيحون دمه. والتيار الاستنصالي ينطلق من رؤية علمانية متطرفة، وهم خليط من بقايا اليسار الماركسي وبعض اللبراليين والحدائيين، ولهم مواقع داخل السلطة وخارجها وداخل بعض الأحزاب اليسارية وداخل بعض منظمات المجتمع المدني، كالجمعيات النسائية والجمعيات الحقوقية ذات الخلفية العلمانية، وجمعيات أمازيغية وصحفيين وفنانين وينشرون آراءهم في بعض المنابر الإعلامية وأحيانا الإعلام الرسمي، محذرين من خطر المد الإسلامي الأصولي، داعين السلطة إلى تجفيف منابعهم، فكريا بإصلاح التعليم وتنقيته من كل فكر متطرف يتقاطع من فكر الإسلاميين، وامنيا بتفكيك تنظيماتهم. وقد ظهر هذا التيار بشكل واضح بعد أحداث الدار البيضاء، التي رأى فيها دليلا على صحة تحذيراته، وهو يحمل مسؤوليتها لكل الإسلاميين، معتدلين ومتطرفين، ويعتبر أن حزب "العدالة والتنمية" يجمل المسؤولية المعنوية لهذه الأحداث، وهناك من طالب بحله، على غرار ما حدث في تونس والجزائر مع الإسلاميين. إلا أن السلطة رفضت، وهي لها حساباتها في إطار تدبير التوازن بين القوى السياسية.

### جماعة العدل والإحسان

تعتبر جماعة العدل والإحسان المكون الثاني الأساسي للإسلاميين في المغرب، بل هي الجماعة الأكثر شعبية و جماهيرية، ويرجع تأسيسها إلى بداية الثمانينات، وكانت تسمى يومها "أسرة الجماعة" بقيادة مرشدها الشيخ عبد السلام ياسين الذي دشن عمله السياسي والدعوي برسالة "الإسلام أو الطوفان"، وهي رسالة بعثها إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1974 تضمنت نصيحته للملك، و"برنامج" للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد بعد الانقلابين العسكريين الفاشلين سنة 1971 و1972. وقضى ياسين ثلاث سنوات ونصف داخل مستشفى المجانين بسبب هذه الرسالة. وفي سنة 1987 حملت الجماعة اسم "العدل والإحسان" (العدل يشير إلى عنوان البرنامج السياسي كهدف، والإحسان عنون للتربية كوسيلة للتغيير)، وهي تعتبر نفسها "قوة هادئة" تقوم على نبذ العنف في مشروعها التغييري.

تنطلق الجماعة في مسألة المشاركة السياسية من التمييز بين مبدأ المشاركة بشكل عام والمشاركة في الانتخابات بشكل خاص. ولهذا فإنها، إذ تقبل بمبدأية المشاركة السياسية فإنها تتحفظ على المشاركة في الانتخابات، جماعية كانت أو تشريعية، وذلك لاعتبارات سياسية ودستورية. تتجلى الأولى، حسب رأي الجماعة، في غياب النزاهة وضمان الحياد في مسألة التقطيع الانتخابي وقانون الانتخابات وإعداد اللوائح الانتخابية أو مراجعتها. أما الاعتبارات الدستورية فتتجلى في محدودية صلاحية الوزير الأول، و الدور الهامشي التي تلعبه الحكومة أمام الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسة الملكية في اتخاذ القرارات التصيرية للبلاد. وتطالب الجماعة بمشاركة انتخابية مشروطة سياسيا ودستوريا، وهو ما أوقعها في الانتظارية حسب بعض الفرقاء السياسيين ومنهم "حزب العدالة والتنمية".

وخارج إطار المشاركة الانتخابية، تعمل الجماعة على الساحة من خلال أنشطتها التربوية والروحية ومن خلال قطاعاتها الموازية، وأهمها القطاع الطلابي في الجامعة. ويعتبر فصيل طلبة العدل والإحسان من

أنشط الفصائل الطلابية، وقد تمكن من السيطرة على مواقع جامعية هامة. كما تنشط الجماعة من خلال دائرتها السياسية (تأسست سنة 1998) وهي الدراع السياسي للجماعة، تصدر من خلالها المواقف السياسية حول الأحداث الداخلية والخارجية.

وأما الجماعة فتعتبر أن المشاركة في الانتخابات التشريعية أو الجماعية في ظروفها وشروطها الحالية في إطار "الإصلاح من الداخل"، مغامرة سياسية تنتهي بأصحابها إلى الاحتواء والتدجين، وتستشهد بتجربة اليسار المغربي وبالضبط حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، أبرز القوى اليسارية الذي دفع ثمنا تنظيميا وسياسيا وجماهيريا غالبا، خصوصا بعد مشاركته الحكومية في إطار تجربة حكومة التناوب التوافقي.

والبديل الذي تقترحه الجماعة هو أن تجتمع جميع مكونات المشهد السياسي المغربي بدون استثناء وتعمل على وضع برنامج يتضمن الحد الأدنى للخروج بالوضع الحالي إلى ما هو أحسن، باعتبار أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي على درجة من التردّي بحيث لا يستطيع أي طرف مهما كانت قوته التنظيمية والتمثيلية الشعبية، أن ينفرد بحلها.

وفي هذا الإطار توجهت الجماعة إلى الأطراف السياسية الأخرى التي لها مصلحة في التغيير، من إسلاميين ويساريين، أو "فضلاء ديمقراطيين" و"ذوي المروءة"، كما تسميهم الأدبيات السياسية للجماعة، وذلك في إطار مقترح "الميثاق الإسلامي" أو "الميثاق الوطني"، على أرضية الإسلام، ويتم الاتفاق عليه بهدف تغيير الوضع الحالي إلى الأفضل، ويشارك في صياغته الجميع دون إقصاء. وهذا ما ترجمته الوثيقة الصادرة عن الدائرة السياسية للجماعة تحت عنوان "جميعا من أجل الخلاص".

إلا أن هذه الدعوة إلى الميثاق قوبلت بالتجاهل والتحفّظ من طرف قوى إسلامية ويسارية وذلك لاعتبارات متعددة :

- هناك من يراها مناورة سياسية من الجماعة للخروج من العزلة التي تعيشها.
- ضبابية المشروع المجتمعي البديل والمرجعية الدينية التي ينطلق منها (ميثاق على أرضية الإسلام....). فالقوى اليسارية تجد صعوبة في التجاوب مع مبادرة من هذا النوع لأنها مشروطة بالإسلام أو بفهم معين للإسلام ودوره في الحياة .
- المواجهة المستمرة بين الجماعة والسلطة تحول دون اقتراب الأطراف الأخرى منها والالتقاء معها خوفا من السلطة أو تجنباً للإحراج .
- الكم الجماهيري والعددي الذي تتوفر عليه الجماعة يجعل الأطراف الأخرى تبدو كأقلية.
- الخطاب السياسي للجماعة يتجاوز السقف السياسي المسموح به، فهي تعارض الحكم لا الحكومة، وهذا يستبعد الأطراف المشاركة في العملية السياسية من داخل المؤسسات.

عدم التجاوب مع هذه المبادرة يجعل الجماعة تراهن على عنصر الزمن في إقناع الأطراف الأخرى بهذا البرنامج

## إدماج الإسلاميين في المجال السياسي المغربي، بين حسابات السلطة والإسلاميين

اختار النظام السياسي المغربي سياسة الإدماج السياسي لجزء من الإسلاميين بدل الإقصاء والاستئصال، كما حدث في تونس والجزائر. وتم هذا الإدماج بصورة غير مباشرة من خلال التحاق أعضاء من "حركة التوحيد والإصلاح" (حركة الإصلاح والتجديد سابقا) بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، حزب العدالة والتنمية حاليا، وذلك في إطار الشروط الثلاث التي ذكرنا سابقاً. وافق الإسلاميون على هذه الشروط التي تعتبر الخلاصات المركزية التي توصلوا إليها بعد المراجعات التي قاموا بها، وهو ما يعني

تبنى أسلوب التغيير السلمي من خلال القنوات الشرعية، في إطار النظام السياسي القائم، أي الإصلاح من الداخل.

يندرج هذا الإدماج السياسي في إطار سياسة التوازنات السياسية والأيدولوجية بين القوى السياسية وداخلها. فالمشهد السياسي المغربي يزخر بقوى سياسية وأيدولوجية متعددة ومتناقضة، وإشراك الإسلاميين في العملية السياسية يحد من مطلب العلمانية التي تنادي به قوى يسارية وليبرالية ويعزز الشرعية الدينية للنظام. وهذا الأخير يشكل ضمانة وحماية للقوى التي تخشى صعود الإسلاميين ووصولهم إلى السلطة، كما أن إشراك جزء من الإسلاميين في العملية السياسية يؤدي وظيفة عزل التيارات الإسلامية الراديكالية (حالة السلفية الجهادية)، وبالتالي يكرس الانقسام الموجود أصلاً داخل الإسلاميين، فيكون هناك معتدلون ومتطرفون .

وأخيراً، يعطي الإدماج السياسي كسبا في التجربة وتمريناً للإسلاميين في التعامل مع القضايا والملفات انطلاقاً من الواقع المعاش والقرب من دائرة صنع القرار السياسي، وهذا يساهم في عقلنة الخطاب السياسي الإسلامي وصقل تجربة الإسلاميين السياسية وتوسيع أفقهم من خلال إدراك المجتمع كما هو، في تعقيداته والتعامل معه في بعده الحلي والدولي وتشابك العلاقة بينهما، فالشعارات الفضاضة شيء واقتراح الحلول للواقع معقد شيء آخر.

### أسباب تعثر إنشاء تحالف بين القوى اليسارية والإسلامية في المغرب

لم تستطع القوى السياسية في المغرب تحقيق تحالف أو جبهة تتصدى لمهمة التغيير والإصلاح في إطار برنامج حد أدنى، وذلك لاعتبارات متعددة. والمعنى بذلك هي القوتين الإسلامية واليسارية وامتداداتهما التنظيمية من أحزاب ونقابات وجمعيات. والعلاقة التي تحكمهما يطبعها العداء والخصومة الفكرية والسياسية الأيدولوجية، مما جعل التلاقي بينهما من الصعوبة بمكان، لأسباب موضوعية وذاتية، بعضها يتعلق بالعنف الذي مورس على اليسار في الجامعة كما رأينا وبعضها الآخر يتعلق بالأسس الفكرية والمذهبية لكلا التيارين وتتجلى في قضايا ثلاث:

#### - مسألة المرجعية

يرى الإسلاميون أن الإسلام يشكل مرجعية وحيدة وأساسية خصوصاً في الجانب التشريعي والسياسي، بينما يرى اليساريون أن المرجعية الدينية أصبحت متجاوزة في مجال التشريع، والبديل هو المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقيم الكونية، وبالتالي يجب موازنة التشريعات الداخلية مع هذه المواثيق الدولية. وهذا الخلاف يتجلى في التعاطي مع بعض القضايا كقضية المرأة. وقد عرف التيارين صراعاً حاداً حول "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" سنة 2000، وصل إلى تنظيم مسيرتين متعاكستين في الرباط والدار البيضاء، في يوم واحد، مع اختلاف كبير في حجم المشاركين، لينتهي الأمر بإصدار "مدونة الأسرة" التي عكست توافقاً بين التيارين بعد التدخل الملكي لحسم الخلاف بينهما.

#### - مسألة العلاقة بين السياسي والديني

يرى اليساريون أن الدين أو الإسلام ينبغي أن يبقى في حدوده الفردية، بينما يرى الإسلاميون أنه دين ودولة، ويشكل أرضية لصياغة مشروع مجتمعي يشمل جوانب الحياة، سياسية واقتصادية وأخلاقية.

#### - مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية عند الإسلاميين (الذين قبلوا بها) تعتبر آلية لتنظيم الانتخابات وفرز الأصوات والتداول على السلطة، أو الشكل التنظيمي لتطبيق مبدأ الشورى الإسلامي، بينما يرى اليساريون أن الديمقراطية فلسفة ولا يمكنها التعايش مع الفكر الديني وبالتالي لا يمكن فصلها عن العلمانية.

ولكن هل تكفي هذه الأسباب الموضوعية لتفسير التباعد بين إسلاميين واليساريين؟ في اعتقادي، هناك أسباب أخرى ذاتية لها تأثير كبير، وتتعلق بمستوى الممارسة الديمقراطية العقلانية البعيدة عن الشخصية والذاتية، وغياب ثقافة تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ومصلحة الوطن على مصلحة الحزب أو الطائفة، وتغليب ما هو استراتيجي على ما هو مرحلي، والتناقض الرئيسي على التناقض الثانوي، والتركيز على المتفق عليه وإنجازه أولاً، والإبقاء على المختلف عليه في حدود ضيقة... كل هذه الأمور بعيدة عن ممارسة نخبنا وأحزابنا داخل كل تيار. فاليسار المغربي عرف تطاحنات بين مكوناته وتبادل الاتهامات واحتكار التمثيلية الطلابية والشعبية والعمالية، كما عرف التيار الإسلامي المغربي هو الآخر تبادل التكفير والعمالة واحتكار تمثيلية "الإسلام الصحيح" بين تياراته ومكوناته. وهذا استفادت منه جهات أخرى لتكريس حالة الانقسام والانفصام بين التيارات وداخلها، في إطار لعبة التوازنات واستثمار التناقضات البيئية أو خلقها إن اقتضى الأمر ذلك، حتى أصبح التعاون والتحالف والعمل الجبهوي المؤثر في موازين القوى مسألة شاذة واستثنائية داخل الممارسة السياسية والحزبية، وأصبح الانشقاق والصراع والاحتراب الفكري والأيدولوجي هو القاعدة. فأى خلاف شخصي بين قيادات داخل الحزب أو حتى خلاف سياسي أو تنظيمي (كان يمكن معالجته بأليات ديمقراطية)، يحل عن طريق الانشقاق، وتاريخ مزيد من الأحزاب (وصل عددها الآن إلى 33 حزب أغلبها جاء عن طرق الانشقاق، وفي مقدمتها أحزاب يسارية).

ثم هناك معضلات أخرى. فاليساريون يراود تجميعهم لمواجهة المد الأصولي والظلامي، والإسلاميون أو بعضهم يدعو إلى تكوين جبهة دينية لمواجهة المد الإباحي والعلماني، والحركة الثقافية الأمازيغية في مواجهة دعاة التعريب والارتباط بالمشرق أو العالم العربي. أو أن هذه الدعوات تدخل في باب المزايدة السياسية، أو رسالة موجهة لجهة معينة، أو انفعالية ومزاجية، وغالبا ما تصدر عن أفراد قياديين في إطار حرية إبداء آرائهم، ولا تتحمل الهيئات المقررة للحزب أي مسؤولية عنها، كـ"الكتلة التاريخية" التي نادى بها د.عابد الجابري ثم الفقيه البصري (مناضلان يساريان) من بعده، وكلها لم ترتق إلى أفق استراتيجي.

أما التحالفات التي تحققت بين التيارات المختلفة، فلم يكتب لها النجاح، كتجربة "القطب الديمقراطي" بين بعض مكونات الطرفين، اليساري والإسلامي سنة 1994، والذي كان هدفه الدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الفساد والمفسدين، أو تجربة "الكتلة الديمقراطية" في بداية التسعينات التي شملت أحزاب يسارية ووطنية مشاركة في المسلسل الديمقراطي، والتي تشكلت من أجل تقديم مذكرة مشتركة حول الإصلاحات السياسية والدستورية، هذه الكتلة تكونت في البداية من خمسة أحزاب ثم انتهت بثلاثة، ويعتريها الآن فتور سياسي لأن الظرفية السياسية والانتخابية التي أفرزتها انتهت. وهناك دعوات لإحيائها ولكن دون جدوى.

وتبقى العلاقات بين التيارين في مستوى اللقاءات في إطار ندوات ينشّطها إعلاميون مستقلون، أو إدارات مدنية كـ"منتدى المواطنين"، تعالج مواضيع ذات راهنية وتهم الطرفين، يتواجه فيها التياران من خلال أفراد بالحوار والمناقشة، وهي خطوة متقدمة مقارنة بالسابق. ويبقى التنسيق المتقدم فيما يتعلق بقضايا فلسطين والعراق، الذي يجمع القوميين والإسلاميين واليساريين ("مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين"، "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني"). وهذا الإطار نفسه لا يخلو من صراعات هامشية حول نوعية الشعارات المرفوعة أو من يقود المسيرة أو استعراض القوة الجماهيرية...

• باحث في مركز الدراسات الاجتماعية CERSS - المغرب